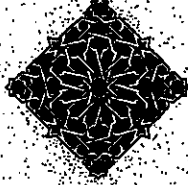


السؤال الموجه إلى صاحب السعادة  
وزير العمل والشئون الاجتماعية  
والمقدم من سعادة العضو السيد خالد  
حسين المسقطي بشأن الإجراءات  
والقيود والرسوم المحتمل تطبيقها في  
دراسة (ماكنزي) لإعادة هيكلة سوق  
العمل ، ورد سعادة الوزير عليه



٠٩ أكتوبر ٢٠٠٤م

صاحب السعادة الدكتور / فيصل بن رضي الموسوي  
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

تأسيساً على الحق الدستوري المقرر بمقتضى المادة (٩١) من الدستور لأعضاء المجلس الموقر في توجيه الأسئلة لأصحاب السعادة الوزراء ، يسرني أن أرفق لسعادتكم السؤال الموجه لصاحب السعادة وزير العمل والشئون الاجتماعية .

أملاً التكرم باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتوجيه هذا السؤال لسعادته وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٢ بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الشورى .

وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير ،،،

صديق  
خالد حسين المسقطي

Shura Council  
Chairman Office

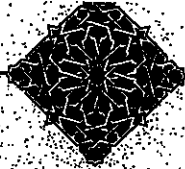


مجلس الشورى  
مكتب الرئيس

وارد

1 2 OCT 2004

004



## صاحب السعادة وزير العمل والشؤون الاجتماعية الموقر

إن قطاع أصحاب الأعمال بات يخشى بعض الإجراءات والقيود والاشتراطات والرسوم التي أصبح الحديث عنها متداولاً هذه الأيام في ضوء النتائج التي خرجت بها دراسة شركة ماكنزي والتي يقال بأن الحكومة المؤقتة تدرسها بكل جدية مع ديوان صاحب السمو ولي العهد الأمين ، والتساؤل هو هل الإجراءات والقيود والرسوم المحتمل تطبيقها هي العلاج الفاعل والايجابي لإعادة هيكلة سوق العمل والبحرنة ، وهل ترون بأن هذه الإجراءات من شأنها أن تضيف تنافسية منشآت أصحاب الأعمال في سوق حر وفي ضوء معطيات وأحكام اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية .

هذا إلى أنكم وقعتم في منتصف سبتمبر الماضي اتفاقية مع مركز البحرين للدراسات والبحوث لإجراء مسوحات ودراسات تفصيلية عن العمالة وحجم وإعداد ونوعيات البطالة فما هي كلفة هذه الدراسة وهل نحن في حاجة إليها ؟ وما الفرق بينها أو بين الهدف منها وبين الدراسة التي قامت بها شركة ماكنزي عن سوق العمل والإصلاحات التي يجب إدخالها عليه والتي نعتقد حسب معلوماتنا أن كلفتها كبيرة ، ألا ترون سعادتكم أن في ذلك ازدواجية في أداء العمل الواحد ؟ وما يترتب عليه

من إهدار للمال العام؟

صاحب  
خالد حسين المسقطي



الرقم : ١١٠٦/وم ش ن 2004/  
التاريخ : ٨ نوفمبر 2004م

صاحب السعادة الدكتور فيصل بن رضي الموسوي الموقر  
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع : اجابة سعادة وزير العمل والشئون الاجتماعية على السؤال المقدم من السيد  
خالد حسين المسقطي عضو مجلس الشورى.

بالإشارة إلى كتاب سعادتك رقم 7/9-10-2004 المؤرخ 20 أكتوبر 2004م ، بشأن  
السؤال الموجه من العضو المذكور إلى صاحب السعادة وزير العمل والشئون الاجتماعية بشأن  
الإجراءات والقيود والرسوم المحتمل تطبيقها في دراسة ماكنزي لإعادة هيكلة سوق العمل.

يسرني أن أرفق لسعادتك اجابة سعادتته على السؤال المشار إليه وذلك لاتخاذ ما ترونه  
في هذا الشأن.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير،،،  
أخكم

عبد العزيز بن محمد الفاضل

وزير الدولة لشئون مجلسي الشورى والنواب

Shura Council Chairman Office	مجلس الشورى مكتب الرئيس
وارد	
9 NOV 2004	
الرقم : ١٢/١٢	
الوقت : .....	

نسخة إلى :

صاحب السعادة وزير ديوان رئيس الوزراء.  
صاحب السعادة وزير شئون مجلس الوزراء.

006

KINGDOM OF BAHRAIN

MINISTRY OF LABOUR & SOCIAL AFFAIRS

OFFICE OF THE MINISTER



مملكة البحرين  
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية  
مكتب الوزير

Date: ١ نوفمبر ٢٠٠٤ التاريخ

No.: ٢٠٠٤/٦٤٠/١٠٠ الرقم

سعادة الأخ الكريم الدكتور فيصل رضي الموسوي الموقر  
رئيس مجلس الشورى

تحية طيبة وبعد

بالإشارة إلى كتاب سعادتكم رقم ١٠-٧/١٠-٢٠٠٤ المؤرخ في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٤ المرفق به السؤال المقدم من عضو مجلس الشورى السيد خالد حسين المسقطي حول الإجراءات والقيود والرسوم المحتمل تطبيقها في دراسة ماكنزي لإعادة هيكلة سوق العمل.

يطيب لي أن أرفق لسعادتكم رد الوزارة على سؤال السيد عضو مجلس الشورى لاتخاذ مايلزم.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.  
وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق التحية،،،

أضركم

د. مجيد بن محسن العلوي  
وزير العمل والشؤون الاجتماعية

طيبة

007



إجابة على السؤال المقدم من  
سعادة العضو السيد/ خالد حسين المسقطي

يأتي مشروع إصلاح سوق العمل كمبادرة إيجابية من صاحب السمو ولي العهد الأمين لوضع حلول جذرية وشاملة للخلل الكبير في سوق العمل وللحد من مشكلة البطالة والتي -حسب دراسة شركة ماكنزي- ستتفاقم في السنوات العشر القادمة وإلى تندي أجور البحرينيين وبالتالي عزوفهم عن العمل بالقطاع الخاص.

ويقوم الإصلاح الشامل والمتكامل لسوق العمل حسب الدراسة على ثلاثة دعائم أساسية وهي :

● إصلاح سوق العمل:

سيضمن أن البحرينيين، وبصفة خاصة البحرينيين ذوي المهارات المنخفضة والمتوسطة، سيستفيدون من النمو الاقتصادي ولن يواجهوا عقبات هيكلية تعترض عثورهم على الوظائف.

● الإصلاح الاقتصادي:

سيحفز خلق فرص عمل جديدة في القطاع الخاص، خصوصاً الوظائف ذات الأجر العالي والمتوسط للبحرينيين أصحاب المهارات العالية.

● إصلاح التعليم والتدريب:

سيرتقي بالمهارات والمعرفة والسلوكيات، من أجل المساعدة على نقل أكبر عدد ممكن من البحرينيين إلى الوظائف ذات الراتب المرتفع، كما سيضمن زيادة إنتاجيتهم ويجعلهم خياراً جذاباً أمام أرباب العمل من القطاع الخاص.

ولقد تم تكليف شركة ماكنزي للقيام بالمشروع الأول (إصلاح سوق العمل) كخطوة أولى لتحقيق الإصلاح الشامل. ويهدف هذا المشروع إلى جعل البحرينيين الخيار المفضل للعمل بالقطاع الخاص وإعطائهم القدرة على التنافس مع العمالة الوافدة والرخيصة. وكذلك تحويل القطاع الخاص إلى محرك للنمو الاقتصادي وإعطائه المرونة اللازمة لإدارة العاملين فيه بالطرق التي تعزز مستويات الإنتاجية والأداء. وللتوضيح أكثر نرفق لكم بطيه تفاصيل المشروع والبيانات التي بنيت عليها نتائج الدراسة والخلل الحالي في السوق.

أن مشروع إصلاح سوق العمل اشتمل على ستة عناصر رئيسية لتحقيق الأهداف المرجوة منه، أحدها فقط فرض الرسوم الإضافية على العمالة الوافدة، وذلك لتكون هناك منافسة عادلة بين المواطن والمواطن الوافد، فبدون رفع تكلفة العامل الوافد سيكون من الصعب تشغيل المواطن البحريني وحصوله على الأجر المناسب لمعيشة كريمة. أما العناصر الخمس الأخرى -تأتي بنفس أهمية العنصر السابق- فهي:

- تحرير سوق العمل بالسماح للعمالة الوافدة بالتنقل من صاحب عمل لآخر.
- دعم توظيف وتدريب البحرينيين.
- تطبيق أنظمة منظمة العمل الدولية من ناحية توفير بيئة العمل اللائق للعاملين.
- إلغاء نسب للبحرنية.
- وضع لوائح وأنظمة واضحة فيما يتعلق بالتوظيف والفصل من العمل.

ولقد قامت المملكة ومنذ بداية الثمانينات بتنفيذ العديد من المشاريع والبرامج الهادفة إلى تأهيل وتشغيل المواطنين والحد من مشكلة البطالة، إلا أن هذه البرامج كانت مجزئة ولم تستطع إيجاد حلول دائمة أو كاملة ولم تلقى النجاح المنشود. وإنما لعل يقين بأن المشروع المقترح لإصلاح سوق العمل متى ما نُفذ بعناصره الستة -المذكورة أعلاه- سيكون ناجحاً في التصدي للخلل الموجود حالياً في سوق العمل. وقد أثبتت دراسة ماكنزي -بالأرقام والبيانات والتجارب العالمية- بأن القوة التنافسية للمنشآت الوطنية ستكون بنفس الفاعلية والكفاءة، وأن ارتفاع تكلفة العمالة الوافدة قد ترفع الأسعار بنسبة بسيطة ومن الممكن التغلب عليها برفع الإنتاجية وتحسين مستوى الخدمات والمؤسسات والعمالة. كما أن القدرة التنافسية للمنتجات المحلية لن تتأثر وأحكام إتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أما بخصوص الجزء الثاني من السؤال والمتعلق بالاتفاقية التي أيرمتها الوزارة مع مركز البحرين للدراسات والبحوث فإن إجابتنا عليها كالآتي:

لقد قامت الوزارة وضمن استراتيجيتها في الحد من البطالة برفع مشروع التأمين ضد التعطل إلى مجلس الوزراء الموقر، حيث قدمت الوزارة مرئياتها حول هذا المشروع الهام. ولتفعيل تنفيذ المشروع حسب ما هو متبع في الدول المتقدمة والتي تطبق نفس النظام فقد قامت الوزارة بجلب خبير متخصص من منظمة العمل الدولية في بداية هذا العام للقيام بدراسة المشروع المقترح ورفع توصياته حول كيفية التنفيذ. وبالفعل استلمنا توصيات الخبير وكان من أهمها ضرورة القيام بمسح لقوة العمل في المملكة للتعرف على خصائص القوى العاملة وإعدادها والمتعلقة منها، والخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للقوة العاملة ومتغيراتها بجانب التعرف على مجموعة أخرى كبيرة من المعلومات. وبناءاً



على هذه التوصية تم تشكيل فريق عمل متخصص لدراسة متطلبات وتفعيل مشروع التأمين ضد التعطل. وشكل الفريق من مختصين من الوزارة ووزارة المالية والاقتصاد الوطني وصندوق التقاعد والتأمينات الاجتماعية بالإضافة للاستمرار في الاستعانة بمنظمة العمل الدولية.

وللعلم فإن مسح قوة العمل يطبق في مملكة البحرين لأول مرة بهذه الصورة الشاملة والمتكاملة وفق الأنظمة الدولية المتبعة في العديد من الدول ومنظمة العمل الدولية. كما أن محاولات الوزارة ومنذ سنين عديدة في إجراء هذا المسح لم توفق مع ما له من أهمية قصوى كما ذكرنا آنفاً. ويعتبر مسح قوة العمل من أكبر المسوحات الميدانية المعدة لتقديم المعلومات عن سوق العمل والتي تتضمن البيانات التفصيلية حول إعداد العاملين والمعلومات الخاصة بوظائفهم وكذلك المعلومات التفصيلية عن الباحثين عن العمل، وستستفيد الأجهزة الحكومية وكذلك الباحثين والأكاديميين والمنظمات الدولية من هذه المعلومات. ويعد مسح قوة العمل ضرورياً للمقارنة الدولية بين أرقام مملكة البحرين والدول الأخرى. كما يمكن استخدام بيانات المسح لتحليل مواقع الأفراد في سوق العمل حسب العمر والجنس والمؤهل العلمي والأجر ومستوى التدريب ومدى تأثيره على المؤسسة والعامل، بالإضافة إلى التعرف على أوضاع العاملين ذوي الإعاقة، وإلى بيانات حول أعمال المناوبات والعمل بدوام جزئي أو كلي وعدد ساعات العمل والاجازات، ومرونة العمل المهني وغيرها.

وتشتمل الاتفاقية على أن يقوم مركز البحرين للدراسات والبحوث بعمل مسح لقوة العمل في مملكة البحرين على ٣ مراحل، تكون مدة كل مرحلة حوالي أربعة شهور. حيث بدأت المرحلة الأولى والتي تستغطي ٥% من إجمالي عدد الأسر في المملكة والبالغ عددها (١١٠٠٨٤) أسرة حسب التعداد السكاني لعام ٢٠٠١ أم في

المرحلتين الثانية والثالثة فستغطي نسبة ٢% من إجمالي عدد الأسر. وبعد المرحلة الثالثة من المسح ستقوم الوزارة من خلال أقسامها المختصة بالاستعانة ببعض الخبرات المتخصصة- بإجراء المسوحات الدورية التحديثية في كل عام لرصد المتغيرات المستمرة في القوى العاملة وتحديث نتائج المسح. وعليه يتضح أن مسوحات قوة العمل عملية مستمرة ودائمة وضرورية، وللعلم فإن معظم الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية تقوم بمسوحات شهرية بينما دول أخرى تقوم بها كل ثلاثة أشهر.

#### تكلفة الدراسة:

ستكلف المرحلة الأولى للمسح مبلغ ٥٤,٧٥٠ دينار بينما ستكلف كل من المرحلة الثانية والثالثة مبلغ ٣٤,٧٥٠ دينار. وللعلم فإن الوزارة حصلت على عرض آخر من الجهاز المركزي للمعلومات بتكلفة مليون دينار (والتي تشمل بالإضافة لمسح قوة العمل، مسح للمعلومات الوطنية). كما بعثت الوزارة بهذين العرضين إلى وزارة المالية والاقتصاد الوطني ومجلس المناقصات الحكومية وتمت موافقتهما على إعطاء هذا المشروع لمركز البحرين للدراسات والبحوث.

#### مقارنة بين مسح قوة العمل ودراسة ماكنزي:

كما هو معروف فإن شركة ماكنزي وكما ذكرنا آنفاً تقوم بإعداد دراسة شاملة حول سوق العمل ومواقع الخلل الذي فيه ووضع الحلول المناسبة لإصلاحه، والحد من تفاقم مشكلة البطالة وتدني الرواتب. وبلا شك فإن دراسة مثل هذه تحتاج إلى بيانات ومعلومات كثيرة، وقد اعتمدت شركة ماكنزي في استقصاء البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد دراستها من الوزارات والمؤسسات الحكومية والجهات ذات العلاقة، من ثم بنت نتائج الدراسة والحلول المقترحة من قبلها بعد تحليل هذه البيانات والمعلومات، ولم يكن ضمن مشروع إصلاح سوق العمل القيام

بمسوحات لقوة العمل كما قمنا بتعريفه أعلاه. وعليه يتضح بأن مشروع مسح قوة العمل يختلف تماماً عن دراسة ماكنزي ولا توجد هناك أي ازدواجية في الأداء بينهما، بل أن المشروع الأخير سيستفيد مستقبلاً - عند تطبيقه - من النتائج والمؤشرات التي سيوفرها مشروع مسح قوة العمل في الحصول على بيانات دقيقة وحديثة وأكثر شمولاً. فإجراء مثل هذه المسوحات ستكون مكملة لمشروع إصلاح سوق العمل.

ونود أن ننوه هنا أن هذه الوزارة لتحرص كل الحرص على الأموال العامة وتسعى بأقصى جهدها لتقليل مصروفاتها واستقلال ميزانيتها على الوجه الأمثل وما توجهه الوزارة إلى مركز البحرين للدراسات والبحوث للقيام بتنفيذ هذا المسح إلا لدليل على حرصها في الحصول على أحسن الخدمات بأقل تكلفة بدل التوجه إلى مؤسسات خاصة ستكلف مبالغ كبيرة جداً.